

إحصاءات

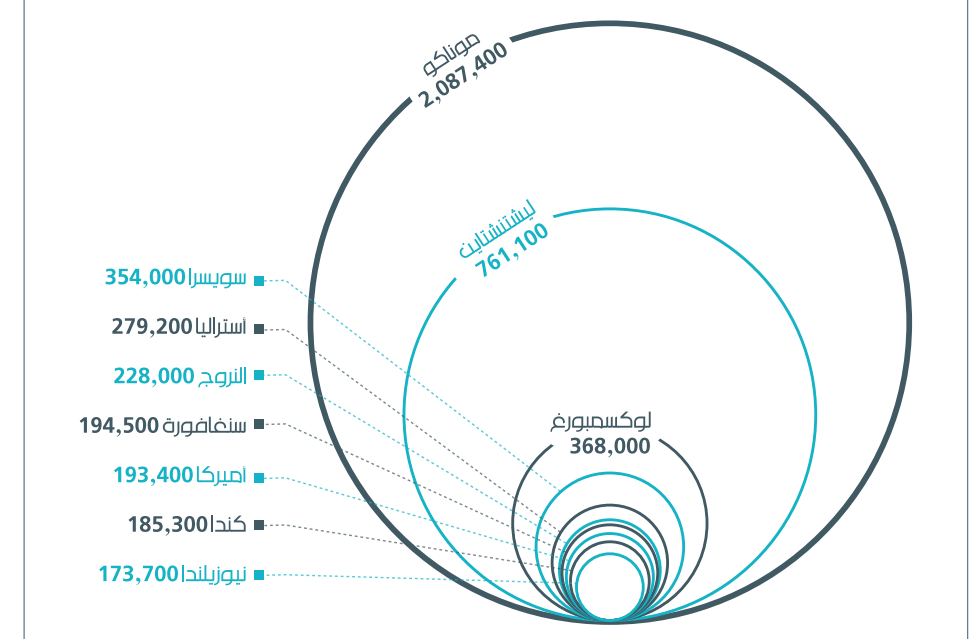
«بلغ مجمل الثروة العالمية في نهاية عام 2017 نحو 215 تريليون دولار اميركي. وهي نمت بنسبة 27% خلال العقد الماضي. بالمقارنة مع نحو 169 تريليون دولار في عام 2007. وارتفعت بنحو 12% بالمقارنة مع عام 2016 (192 تريليون دولار)». هذه الأرقام يستعرضها تقرير تحت عنوان

أثرى الأثرياء يعيشون في الجناح الضريبية

يظهر الرسم المرفق البلدان العشرة الأغنى وفقاً لحصة الفرد من الثروة. ويبرز أن المراكز المالية الصغيرة مثل موناكو وليختنشتاين ولوكسمبورغ وسويسرا تتصدر تبعاً للمراكز الأربعة الأولى في القائمة، ويعود ذلك إلى المركز الضريبي لهذه البلدان. حيث تنخفض معدلات الضريبة على الدخل، وتحولها إلى «مركز خارجي لقطاع الثروة»، وهو ما يعدّ عاملاً جاذباً للأثرياء والمتمولين الذين ينتقلون إليها وينقلون أعمالهم أيضاً.

يبلغ متوسط حصة الفرد من الثروة في العالم نحو 28.4 ألف دولار اميركي، في حين أن هذه الحصة تراوح بين أكثر من مليونين دولار في موناكو، التي تتصدر قائمة البلدان الأعلى وفقاً لحصة الفرد من الثروة (أي أكثر من 73 مرة من متوسط حصة الفرد من الثروة في العالم)، وبين 173.7 ألف دولار في نيوزيلندا، التي تحل في المرتبة العاشرة (أي أكثر من 6 مرات من متوسط حصة الفرد من الثروة في العالم).

أعلى البلدان لناحية حصة الفرد من الثروة (بالدولار الأميركي)



من أين تخرج الثروات وإلى أين تهاجر؟

تتسارع وتيرة هجرة الثروة في العالم، إذا هاجر نحو 95 ألف مليونير في عام 2017 من بلدانهم إلى بلدان أخرى، مقارنة بنحو 82 ألف مهاجر في عام 2016، و64 ألفاً في عام 2015. ويعيد تقرير «اتجاهات هجرة الثروة العالمية» أسباب هجرة الثروات من بلد ما إلى عوامل عدة، منها التغيرات الأمنية والمخاوف المالية وارتفاع معدلات الضرائب.. وهو ما يدفع الأثرياء إلى الهروب إلى بلدان ذات معدلات ضريبية أقل وأكثر استقراراً على الصعيد الأمني، إضافة إلى تراجع مستوى المعيشة وعدم توافر نظام الرعاية الصحية وفرص التعليم والعمل وارتفاع معدلات التلوث. ويخلص التقرير إلى أن مغادرة الأثرياء من بلد ما هو علامة سبئية لكونه تاريخياً يسبق انهيار البلد، فضلاً عن أنه يرتب سلبيات أيضاً على البلد المهاجر إليه، كونهم يدفعون التضخم صعوداً، نتيجة رفع أسعار العقارات والسلع الاستهلاكية والخدمات إلى مستويات لا يستطيع السكان المحليون تحملها.

تصدرت أستراليا قائمة البلدان التي تدفقت إليها الثروات خلال العام الماضي، متفوقة على الولايات المتحدة الأميركية التي حلت في المرتبة الثانية، وذلك للسنة الثالثة على التوالي، ويعود ذلك إلى بيئة الأعمال المتوافرة فيها وانخفاض معدلات الضرائب، بما فيها الضريبة على انتقال الإرث، وانتقال الشركات الأوروبية والأميركية والآسيوية إليها، وهو ما أدى إلى ارتفاع إجمالي الثروة فيها بنسبة 83% خلال عقد من الزمن (2007-2017)، إضافة إلى تطور الرعاية الصحية وتوافر التغطية المجانية فيها مقارنة بالولايات المتحدة، التي ارتفعت فيها أقساط الرعاية الصحية بنسبة 120% منذ عام 2010.

أما الصين، فتتصدر قائمة البلدان التي تدفقت الثروات خارجها خلال العام الماضي، إلا أن زيادة عدد الأثرياء فيها سنوياً مدفوعين بزيادة النمو يجعل من خروج الثروات منها عاملاً أقل أهمية، وفق التقرير، على عكس أوروبا التي تشهد معدلات خروج أكثر أهمية، والتي تعود إلى الضرائب المرتفعة المفروضة، وخصوصاً ضريبة الإرث التي تشكل نسبة 40% في فرنسا والمملكة المتحدة.

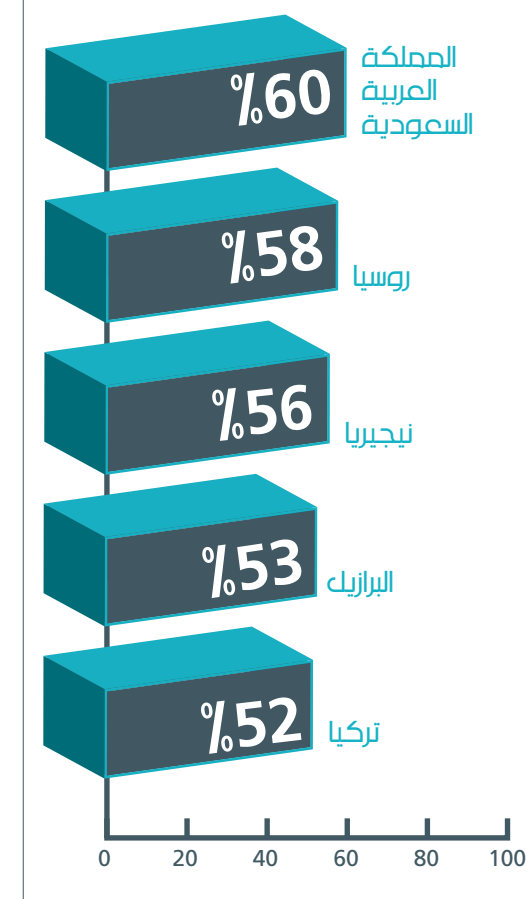
اتجاهات الثروة العالمية إلى حيث الضرائب منخفضة!

«اتجاهات هجرة الثروة العالمية»، الصادر عن New World Wealth. وهو يعيد التوسع في هذه الثروة إلى النمو المحقق في بلدان آسيوية عدة، في مقدمها فيتنام والصين والهند. وتنامي محركات نمو الثروة خلال هذه الفترة، التي تقوم على «تجذير حقوق الملكية وتقويتها

الدول الأسوأ في توزع الثروة

أكثر البلدان لامتساواة في توزع الثروة في العالم

(استناداً إلى النسبة التي يملكها الأثرياء من ثروة البلد)



يقيس تقرير «اتجاهات هجرة الثروة العالمية» مستوى الامتساواة في البلدان من خلال النظر إلى نسبة الثروة التي يسيطر عليها المليونيرات، فكلما كانت النسبة مرتفعة، كان مستوى الامتساواة أعلى. ويشير التقرير إلى أن تحكّم الأثرياء بأكثر من 40% من ثروة البلد يأتي على حساب تقلص الطبقة المتوسطة، وبالتالي توسع هذا المقياس هو 35%.

أكثر البلدان لامتساواة في توزع الثروة في العالم هي السعودية، حيث يملك الأثرياء نحو 60% من مجمل الثروة، أي أكثر من 1,7 مرة المتوسط العالمي، تليها روسيا في المرتبة الثانية بنسبة 58%، فيما تحل اليابان في أدنى القائمة بنسبة 23%. وأكثر من ذلك، تتصدر روسيا القائمة التي تبين حصة المليارديرات (يملكون أكثر من مليار دولار) من مجمل ثروة البلد، بحيث يستحوذون على 24% من إجمالي الثروة الروسية، فيما تحل اليابان في أسفل القائمة، بحيث يستحوذ المليارديرات على 3% من مجمل الثروة. ويربط التقرير بين الكثافة السكانية وغنى البلد، بالإشارة إلى أن البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مثل كندا وأستراليا، هي من أغنى دول العالم على أساس حصة الفرد من الثروة، في حين أن البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، مثل نيجيريا وإثيوبيا وبنغلادش وباكستان، هي من الأفقر. طبعاً، هناك استثناءات للقاعدة القائلة بأن الكثافة السكانية العالية تدل على انخفاض نصيب الفرد من الثروة، ومن الأمثلة البارزة هونغ كونغ وموناكو وليختنشتاين ولوكسمبورغ وسنتافورة (المراكز المالية)، وهي جميعها غنية نسبياً على أساس نصيب الفرد من الثروة، على الرغم من كثافتها السكانية العالية.

في العالم، يملك كل منهم أصولاً صافية بقيمة مليون دولار وما فوق، ونحو 584 ألف شخص منهم يملكون أصولاً صافية تبلغ 10 ملايين دولار اميركي وما فوق، فيما 2,252 مليارديراً يملك كلّ منهم أصولاً صافية بقيمة مليار دولار وما فوق. ويُعرف التقرير الثروة الإجمالية بكلّ

0,4%

هي نسبة المليارديرات في لبنان من مجمل المليارديرات في العالم. هؤلاء حفصوا ثرواتهم عبر الوراثة بنسبة 66.7%، ومن ذلك استغللت علاقاتهم السياسية لاستثمار الموارد المتاحة بنسبة 33.3%

2,252

هو عدد المليارديرات في العالم في سنة 2017. أي الأثرياء الذين يملكون أصولاً صافية بقيمة مليار دولار وما فوق

75

مليار دولار هي القيمة المقفزة للأصلح الضيقة التي يملكها الأثرياء في العالم في تقييم ثرواتهم الخاص، في مقابل 5 مليارات دولار نشأت قيمه مفتاباتهم الضخمة من السيارات القديمة

اتجاهات الثروة العالمية إلى حيث الضرائب منخفضة!

عكس الناتج المحلي الإجمالي الذي يتدقّق جزء كبير منه إلى الحكومة دون أن يكون له أي تأثير بتكوين الثروات الخاصة، ويتجاهل مستويات الدخل، فضلاً عن أنه يحسب ميزات عدة دون أن يتوّد عنه إنتاج فعلي

ضيقات عقيقي

